

الخلاف بين سورية والعراق
حول مياه نهر الفرات ١٩٦٢ - ١٩٩٠ ،
دراسة تاريخية

م.م. ذياب عبود حسين الفهداوي
قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الانبار

المستخلص :

إن الخلاف بين سورية والعراق حول مشكلة نهر الفرات بسبب الوضع الجغرافي لكلا البلدين فوضع العراق حرج لتأثره سلباً بإجراءات الدول التي تقع في أعلى مجرى النهر ولاسيما دولة المنبع تركيا ومن بعدها الدولة الوسطى سورية ومن تلك الإجراءات ما أنشأته وما تخطط لإنشائه هاتان الدولتان وما ارتبط بها من مشاريع أخرى أثرت سلباً على التفاهم بينهما وبين العراق .

إن جميع المباحثات التي جرت بين سورية والعراق من ١٩٦٢ - ١٩٩٠ هدفت أصلاً إلى تقسيم مياه نهر الفرات بينها بشكل عادل ، إلا إنها لم تؤدي إلى أي نتيجة ايجابية لاختلاف وجهات النظر حول تقسيم مياه النهر ولأسباب أخرى فنية . فضلاً عن الخلاف مع الجانب التركي الذي انطلق من مصالحه الخاصة دون النظر إلى مصالح العراق وسورية اللذان يشتركان معها في مياه نهر الفرات .

ولتسوية النزاعات التي حدثت بين سورية والعراق أوجبت دخول الطرفين في مفاوضات أشركت معها الجانب التركي بغية التوصل إلى اتفاق ثلاثي لضمان حصص البلدان الثلاثة من مياه نهر الفرات طبقاً للقانون الدولي والاتفاقيات المعقودة بينهم . ولتسليط الضوء على مجريات ذلك الخلاف وجب علي تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة . جاء المبحث الأول بعنوان (الخلاف بين سورية والعراق حول مياه نهر الفرات بين الأعوام ١٩٦٢ - ١٩٧٣ . أما المبحث الثاني فتطرق إلى الخلاف بين سورية والعراق بشأن مياه الفرات من عام ١٩٧٤ - ١٩٩٠

The Dispute between Iraq and Syria over the Euphrates Water: 1962-1990: A Historical Study

Abstract

The dispute between Syria and Iraq over the problem of Euphrates is due to the geographical situation of these two countries. Iraq is in a critical situation because it is on the end of the river and is affected negatively by the measures of the upper countries of the river, notably Turkey and then Syria the middle country. Of these

measures is the dams these two countries built or plan to build which affected negatively on their understanding with Iraq.

All the talks between Iraq and Syria since 1962 to 1990 aimed at the just division of the Euphrates water between them. But they did not result positively due to their different views on the problem. Besides the dispute with Turkey which has its own interests that overlook that of Iraq and Syria.

To settle these disputes Turkey was invited in talks to conclude a triple deal to distribute the water according to international law and the treaties make among them. To shed light on this dispute the paper was divided into an introduction, two sections and a conclusion. The First section is entitled "The Dispute between Syria and Iraq from 1962 to 1973" whereas the Second section dealt with the dispute between these two countries from 1974 to 1990.

المقدمة :

تبحث هذه الدراسة في الخلاف العراقي - السوري حول مشكلة مياه نهر الفرات بين البلدين ، وبسبب الوضع الجغرافي للعراق كونه دولة مصب ، يضعه في موقف حرج ؛ لأنه يتأثر سلباً بإجراءات الدول التي تقع في أعلى مجرى النهر ولاسيما دولة المنبع تركيا ومن بعدها الدولة الوسطى سورية ، ومن تلك الإجراءات ما أنشأته وما تخطط لإنشائه من سدود وما يرتبط بها من مشاريع اروائية وزراعية واسعة دون التشاور المسبق معه وتأتي أهمية الدراسة فقد دعا العراق بوقت مبكر كلاً من سورية وتركيا للدخول في مفاوضات ثلاثية بغية التوصل إلى اتفاق ثلاثي يضمن حصص البلدان الثلاثة من مياه النهر طبقاً للقانون الدولي والاتفاقيات الثنائية ، وعلى الرغم من أن المفاوضات لهذا الغرض بدأت منذ أوائل عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٩٠ من القرن الماضي ، إلا أنها لم تؤدي إلى اتفاق يحدد حصص كل دولة من الدول الثلاث ، وفي ضوء استمرار الدول المتشاطئة في نهر الفرات بتنفيذ خططها في استثمار مياه النهر دون التوصل إلى اتفاق بشأن قسمة المياه على وفق قواعد القانون الدولي ، فإن ذلك سيؤدي إلى نقص خطير في كمية المياه الواردة إلى العراق وترد في نوعيتها وسيكون لذلك آثاره السلبية وانعكاساته الخطيرة على مختلف مناحي الحياة في العراق . ولتسليط الضوء على مجريات ذلك الخلاف وجب عليّ تقسيمه إلى مبحثين ، تناولت في المبحث الاول الخلاف بين سورية والعراق حول مياه نهر الفرات بين الاعوام ١٩٦٢ - ١٩٧٣ ، اما المبحث الثاني فتطرق إلى الخلاف بين سورية والعراق بشأن مياه الفرات من عام ١٩٧٤ - ١٩٩٠ ، عسى أن أكون قد وفقت فيما سعيت .

المبحث الاول - الخلاف بين سورية والعراق حول مياه نهر الفرات ١٩٦٢ - ١٩٧٣ :

إن مسألة مياه الفرات لا يمكن عدّها بالمسألة الجديدة ، بل هي مسألة قديمة ظهرت بوادرها في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، بعد انهيار الكيان السياسي للدولة العثمانية ، إذ تضمنت معاهدة لوزان^(١) في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٣ في مادتها الثالثة والموقعة بين بريطانيا وفرنسا على التزام سورية بعدم البدء بإقامة مشاريع تؤثر في كميات مياه الفرات التي ترد للعراق ، كما تضمنت على ضرورة تأسيس لجنة مشتركة من تركيا وسورية والعراق مهمتها معالجة المشكلات الخاصة بمياه نهري دجلة والفرات ، ولاسيما إذا أريد بناء منشآت هندسية في أعلى هذين النهرين قد تؤدي إلى نقص مياهها ، ولا سيما نهر الفرات لسهولة استغلاله في أعلى الحوض^(٢).

إن مشكلة اقتسام مياه الفرات هي أزمة مائية بدأت تنازعها وتتحكم فيها الاختلافات السياسية ، حتى غدت لعبة للمنافسات السياسية بين سورية والعراق^(٣)، وقد غذتها بعض الأطراف الإقليمية والدولية، مما جعلها مسألة مرشحة للتصاعد إلى مراحل خطيرة ومعقدة^(٤).

وبقدر تعلق الأمر بمياه نهر الفرات في تحديد طبيعة العلاقات العراقية - السورية فإن تدفق المياه أصبح أحد الأهداف الوطنية الأساسية للدولتين ، ويؤدي لا محالة إلى تصعيد التوترات السياسية بينهما مع بروز الحاجة إلى تحقيق وتائر التنمية الاقتصادية، وعليه فإن أهم وسيلة لتحقيق التوازن بين العراق وسورية تكمن في تحقيق الحد الأدنى من التوازن المائي أو التغلب على العجز المائي المتوقع فيهما، عن طريق التوصل إلى تقاسم عادل ومنصف لمياه نهر الفرات^(٥).

وأشار باتريك سيل (Patrick Salle) في ذلك الخصوص^(٦) ولو لم تكن دمشق وبغداد متخاصمتين إلى هذا الحد لتمكنا من حل خلافهما الطويل المزمع حول اقتسام مياه الفرات . وقد أدت عمليات بناء السدود ومشاريع الري في البلدان الثلاثة جميعاً منذ الستينات من القرن الماضي وما بعدها نشوب نزاعات وخلافات حول حجم المياه التي يستحقها كل بلد^(٧).

عقدت عدة اجتماعات بين الجانبين السوري والعراقي لبحث اقتسام مياه الفرات . كان الاجتماع الاول في دمشق عام ١٩٦٢ تبادل الجانبان المعلومات والإحصاءات المالية والمشاريع القائمة والمستقبلية في كلا البلدين ، فضلاً عن عدد من التوصيات المتعلقة بالمياه^(٨). تبع ذلك اجتماع ثان بدمشق في شهر تموز عام ١٩٦٣ اقترح فيه الجانب العراقي تخصيص (١٨) مليار م^٣ من مياه الفرات حقوقاً مكتسبة له من مياه النهر ، وحين اصرَ العراق على ان له حقوقاً مكتسبة تقرها القوانين والاعراف الدولية ، وتتضمن حاجاته المائية على وفق طرق الري المستعملة ، ابدى الجانب السوري تحفظاته على الاقتراح ، فأدى ذلك إلى توقف الاجتماع^(٩).

وفي عام ١٩٦٦ عقدت جولة ثالثة من المحادثات في بغداد ، لكنها فشلت في تحقيق أي تقدم ؛ لإصرار العراق على حقوقه المكتسبة . وقد احدثت مسألة تقسيم مياه نهر الفرات خلافاً كبيراً بين العراق وسورية، وبالذات في منتصف كانون الثاني عام ١٩٦٧ حين أعلنت الحكومة السورية عزمها تنفيذ مشروع سد الفرات بمعونة الإتحاد السوفيتي^(١٠)، إذ طلبت الحكومة العراقية من الحكومة السورية ضرورة مراعاة حقوق العراق المائية قبل البدء بتنفيذ هذا المشروع^(١١).

وصل إلى بغداد في الخامس والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٦٧ وفد سوري برئاسة الدكتور نور الدين الرفاعي أستاذ الري والسدود في الجامعة السورية لإجراء مباحثات مع الجانب العراقي ، وتم إجراء مباحثات استمرت حتى التاسع من شباط من العام نفسه، وفي اليوم الثاني صدر في بغداد بيان مشترك، أعلن فيه تأجيل المباحثات على أن تعقد بعد شهرين في دمشق^(١٢).

وفي نيسان من العام نفسه عقدت في دمشق المباحثات المشتركة استمرت حتى الثامن من أيار وبواقع (١٥) جلسة، اقترح خلالها الجانب السوري حاجته إلى إستغلال (٤٠) بالمئة من مياه النهر في السنين الاعتيادية وكامل المياه في السنوات الشحيحة، وهو أمر رفضه الجانب العراقي، وفي اثناء المفاوضات قدم الوفد العراقي اقتراحاً يقضي بتقسيم مياه الفرات بنسبة (٦٧) بالمئة للعراق و(٣٣) بالمئة إلى سورية من المياه الواردة على الحدود التركية - السورية، الأمر الذي واجهه الوفد السوري بالرفض مقترحاً نسبة حصة العراق (٥٣) بالمئة من مياه الفرات الواردة على الحدود السورية - التركية ، تسلم للعراق على حدوده مع سورية، ولم يوافق الجانب العراقي على ذلك وبهذا انتهت المباحثات دون التوصل إلى اتفاق نهائي حول حصة كل من البلدين في مياه نهر الفرات^(١٣).

جرت يوم الثاني من تشرين الثاني من العام نفسه مباحثات في بغداد بين الوفدين السوري برئاسة نور الدين الرفاعي والعراقي برئاسة باقر كاشف الغطاء المدير العام للري في العراق ، إلا أن المباحثات هي

الأخرى لم تسفر عن نتيجة مرضية ؛ بسبب إصرار الحكومة السورية على المضي في تنفيذ مشروع سد الفرات من دون الأخذ بالحقوق العراقية المترتبة من ذلك المشروع^(١٣).

أعلنت الحكومة السورية في الحادي والعشرين من شباط عام ١٩٦٨ بأنها ستبشر العمل في بناء سد الفرات في مطلع الشهر القادم ، وأعلنت أن السد سيكلف (٦٠٠) مليون دولار ، وسيقام بين تلال الطبقة شمال شرقي سورية وعلى بعد (١٠٠) ميل من الحدود التركية ، وستنشئ وراء السد بحيرة مساحتها (٤٠٠) ميل مربع لتغذية محطة للطاقة الكهربائية تنتج (٨٠٠) ألف كيلو واط ، كما أعلنت الحكومة أنها ستبني السد على مرحلتين ، وستكلف المرحلة الأولى (٢٥٠) مليون دولار قدمه الاتحاد السوفيتي قرضاً على مدى عشر سنوات بفائدة (٢) بالمئة وكانت الحكومة قد وقعت على القرض في الثاني والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٦٨ ، كما وقعت الحكومة السورية عقداً مع الحكومة السوفيتية نص على إرسال (٣٥٠) خبيراً سوفيتياً إلى سورية للعمل في المشروع خلال العام ١٩٦٨^(١٤).

وفي السابع من آذار من العام نفسه باشرت الحكومة السورية بدء العمل في بناء سد الفرات ، وقد ألقى رئيس الوزراء السوري الدكتور يوسف زعين^(١٥) في الاحتفال خطاباً^(١٦) «إن مياه الفرات ، إذا استثمرت بشكل اقتصادي وفني سليم كافية لسد الاحتياجات المائية اللازمة للأراضي الزراعية الواقعة على حوض الفرات في القطرين السوري والعراقي ، فضلاً عن الأراضي الزراعية المروية حالياً على حوض النهر في تركيا»^(١٧).

كما حيا رئيس الوزراء السوري الموقف السوفيتي من المشروع^(١٨) «إن مشروع سد الفرات علاوة على معانيه ، يشكل رمزاً خالداً للصدقة بين الشعوب ، إنه رمز للتعاون الخلاق بين شعبنا وشعوب الاتحاد السوفيتي الصديق»^(١٩).

وفي محاولة لامتصاص رد الفعل العراقي على المباشرة في تنفيذ المشروع أشار زعين: «إننا على يقين من الشعب العربي في العراق يدرك منطلقنا القومي الشامل في تنفيذ مشروعنا ، ويعرف حق المعرفة أن هذا المشروع لا ينقص شيئاً من حصة العراق ، بل على العكس يعود على القطر العراقي بفوائد كبيرة ، إن اهتمامنا بمصالح الفلاح العراقي لا تقل عن اهتمامنا بمصالح الفلاح السوري ، وسوف يساعد السد على تنظيم جريان النهر ، ودرء أخطار الفيضانات عن القطر العراقي ويخفف من إطماء الخزانات فيه ، ويخفف مناسيب المياه الجوفية ، مما يساعد على تخفيف تكاليف البزل في الأراضي الزراعية في القطر العراقي»^(٢٠).

أرسلت وزارة الخارجية العراقية مذكرة احتجاج شديدة اللهجة إلى الحكومة السورية تعترض فيها على سعيها بمشروعها قبل التوصل إلى اتفاق بشأن حصة العراق من مياه الفرات ، كما أرسلت في الوقت نفسه مذكرة مماثلة إلى الحكومة السوفيتية اعترضت فيها تمويلها ومساعدتها بتنفيذ المشروع السوري^(٢١).

ردت الحكومة السورية على المذكرة العراقية بإرسالها نائب رئيس الوزراء السوري إبراهيم ماخوس^(٢٢) إلى بغداد يوم العشرين من آذار من العام نفسه ، والذي أدلى بتصريح للصحفيين في مطار بغداد «أنه يزور قطراً عربياً شقيقاً اشترك في النضال العربي باستمرار ، وإننا في حالة محنة وأوضاعنا خطيرة تتطلب الالتقاء دائماً لتوحيد عملنا لمواجهة هذه المحن وأخطارها لمواجهة التحديات الصهيونية والاستعمارية»^(٢٣).

قابل ماخوس الرئيس العراقي عبد الرحمن محمد عارف^(٢٤) يوم الحادي والعشرين من آذار بحضور رئيس الوزراء الفريق طاهر يحيى ، وقد عرض ماخوس رغبة حكومته بتقوية التعاون الاقتصادي بين البلدين ، مؤكداً «أن مشروع سد الفرات مشروع قومي» معلناً تمسك بلاده بالحصص التي عرضها العراق من المياه وقد أبدى الجانب العراقي ارتياحه للزيارة التي تضمن للعراق حصصه من مياه الفرات^(٢٥).

وعلى الرغم من المحاولات العراقية لوقف المشروع وصل وفد سوفيتي إلى دمشق برئاسة النائب الأول لوزير طرق المواصلات إيفان سوسنوف (Evan Sosnouf) للمشاركة في الاحتفال الذي أقيم بوضع حجر الأساس لمشروع سد الفرات^(٢٤)، كما وصل أيضاً خبير سوفيتي يوم الخامس والعشرين من نيسان عام ١٩٦٨ للعمل في المشروع ، ووصلت معدات وزنها يبلغ (١٥) ألف طن^(٢٥).

بذل العراق محاولات وجهوداً كبيرة للوصول إلى اتفاق يضمن حقوق كل من العراق وسورية من مياه نهر الفرات ، فقد طرح العراق في المباحثات التي جرت في دمشق في نيسان عام ١٩٧١ ، نسبة (٦٧) بالمئة من مياه نهر الفرات الداخلة إلى سورية ، حصّة للعراق والباقي لسورية ، موافقاً على عد نهر الخابور نهراً داخلياً يستثمر بكامله ضمن الأراضي السورية ، غير أن سورية أصرت على أن تكون حصّة العراق (٥٣) بالمئة فقط من مياه نهر الفرات ، عند الحدود السورية-العراقية ، وأن تسلم هذه الحصّة للعراق عند الحدود السورية - العراقية^(٢٦)، تمسك العراق باقتراحه السابق الذكر ؛ لذلك لم تؤد جهود العراق ومحاولاته إلى نتيجة إيجابية لرفض الجانب السوري مقترحات العراق ، فضلاً عن رفض سورية مبدأ التحكيم لدى هيئة أو لجنة محايدة ، وكانت توصيات الوفد العراقي في اثناء المباحثات:

- ١- إجراء مفاوضات على مستوى أعلى فنياً وسياسياً .
 - ٢- إيضاح أهمية الموضوع للجانب السوفيتي بتمويل سد الفرات .
 - ٣- في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بين الجانبين يجب إحالة موضوع تقسيم مياه الفرات إلى هيئة دولية محايدة .
 - ٤- وفي حالة عدم قبول التوصية (٣) يحال الموضوع إلى المحافل الدولية المختصة^(٢٧).
- ونتيجة للقلق العميق الذي شعر فيه الجانب العراقي ، فقد اقترح الاستعانة بالجانب السوفيتي للخروج بنتيجة مرضية^(٢٨) . وقد قبلت سورية الوساطة السوفيتية بعد إلحاح الجانب العراقي عليها ، وعلى ضوء ذلك زار سورية في أواخر شهر آذار عام ١٩٧٢ وفد فني سوفيتي برئاسة شوبلازدة أحد كبار الخبراء السوفيت في تقسيم مياه الأنهار الدولية واستمع إلى وجهة نظر الجانب العراقي ، وعاد في شهر تموز من العام نفسه حاملاً تقريراً خطياً تضمن اقتراح الوسيط الفني السوفيتي ، بأن تكون حصّة العراق من المياه الداخلة على الحدود السورية - التركية لنهر الفرات (٦٠) بالمئة تسلم للعراق عند الحدود السورية - العراقية على وفق برنامج يتفق عليه بين الطرفين ، فضلاً عن المياه الراجعة و (٤٠) بالمئة لسورية في الموقع نفسه^(٢٩).

اتفق الطرفان على دراسة اقتراح الخبير السوفيتي والاجتماع فيما بعد ، وحضر في دمشق في الرابع والعشرين من نيسان عام ١٩٧٣ الوفد العراقي برئاسة وزير المالية فوزي عبدالله القيسي ، وقدم الوفد عدة مقترحات:

- ١- قبول التقرير السوفيتي .
 - ٢- اعتماد المساحات المزروعة في تقسيم المياه .
 - ٣- عدت الحقوق المكتسبة (١٣) مليار م٣ للعراق و (٤) مليار م٣ لسورية وقسمة الفائض (٧٠) بالمئة لسورية و (٣٠) بالمئة للعراق وتوزيع النقص بنسبة معكوسة . لنسبة توزيع الفائض .
 - ٤- عقد اتفاقية أمدها عشر سنوات ، يجعل كميات المساحة المزروعة في العراق إلى تلك التي ستوسع إليها الأراضي السورية^(٣٠).
- رفض الوفد السوري تلك المقترحات ، وتمسك برأيه القاضي بقسمة المياه بنسبة (٥٥) بالمئة للعراق و (٤٥) بالمئة لسورية ، الأمر الذي دفع بالوفد العراقي إلى إجراء اتصالات متعددة مع المسؤولين السوريين ، ومنهم نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية و الزراعية محمد حيدر ، ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية عبدالحليم خدام^(٣١) ومن ثم رئيس الجمهورية حافظ الاسد^(٣٢) ، وبعد التشاور قدم نائب رئيس الوزراء عبدالحليم خدام اقتراحاً بتوفير (١٣) مليار م٣ للعراق لمدة عشر سنوات ، ومن ثم تنفيذ المقترح السوفيتي (٦٠) بالمئة للعراق و (٤٠) بالمئة لسورية ، إلا أن الجانب العراقي رفض

الاقتراح ، وقدم اقتراح اتفاقية لتوفير (١٣) مليار م٣ للعراق عند بلوغ وارد الفرات (١٧) مليار م٣ على الحدود التركية - السورية ، وقسمة الفائض مما تقدم بنسبة (٧٠) بالمئة لسورية و (٣٠) بالمئة للعراق ، مع توزيع النقص بعكس النسبة ، وتحديد أمد الاتفاق لعشر سنوات يتفاوض بعدها بشأن تقسيم المياه^(٣٣).

وفي الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٧٣ زار وفد عراقي برئاسة عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الزراعة والإصلاح الزراعي عزت إبراهيم^(٣٤) دمشق وعقد اجتماعاً مع الجانب السوري برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والزراعية محمد حيدر ، وبعد مناقشات طويلة اتفق الجانبان على الأخذ بتقرير الخبراء السوفيت لاقسام المياه بين العراق وسورية^(٣٥).

وانطلاقاً من تداخل ابعاد الازمة وفي ظل عدم وجود اطار قانوني واضح للطرف المتنازع فرصة الاحتكام لمبادئ القانون الدولي ، فإن السيناريو المحتمل لمواجهة الازمة ينحصر باستمرار النزاع حول مياه الفرات وقد يؤدي إلى نشوب حرب محتملة بين اطراف النزاع او اللجوء إلى التعاون بين تلك الاطراف لقيام مشروعات مشتركة لمواجهة الخطر القادم .

المبحث الثاني - الخلاف بين سورية والعراق حول ازمة مياه الفرات ١٩٧٤ - ١٩٩٠ :

دخلت مشكلة المياه مرحلة خطيرة عام ١٩٧٤ بين العراق وسورية و تركيا ، إذ أقدمت تركيا من جانب واحد بحجز كميات كبيرة من مياه نهر الفرات في خزان سد كيبان دون موافقة سورية والعراق ، حتى إن الإيراد المائي الواسطي للنهر على الحدود السورية - التركية والبالغ (٢٨) مليار م٣ من الماء سنوياً انخفض في هذا العام إلى حوالي (١٣) مليار م٣ من الماء^(٣٦) ، وذكرت الحكومة التركية بأنها أقدمت على تلك الخطوة ؛ كي لا تنشأ مشكلة بين تركيا وسورية والعراق بسبب المشاريع التي تنفذها تركيا لعدم وجود اتفاق دولي بينهم ، ولا يمكن لمسألة مياه الفرات ان تكون موضوع نزاع بين هذه البلدان ؛ لأنها لم توقع اتفاقية بشأن تقسيم المياه واستغلالها^(٣٧) . أما سورية فقد أنجزت في ذلك العام سد الطبقة على نهر الفرات وعلى بعد (٣٠٠) كم من الحدود العراقية - السورية وبقدرة استيعابية ، مقدارها (٤٢ ، ٥) مليار م٣^(٣٨) . كما ترتبط خطط التنمية الزراعية والاقتصادية والاجتماعية بهذا المشروع ، إذ تؤدي مقادير المياه التي يحتجزها إلى زيادة مساحة الأراضي المروية بحوالي (٦٤٠) ألف هكتار ، فضلاً عن توليد طاقة كهربائية مقدارها (٢ ، ٥) مليار كيلو واط/ساعة لكل ساعة في السنة^(٣٩) . وبذلك أخذت الحكومة السورية تمرر للعراق حوالي (١٧) بالمئة من الإيراد المائي للنهر وحجزت الباقي في خزاناتها . مما ولد شحة شديدة في نهر الفرات داخل الأراضي العراقية^(٤٠) .

أرسلت الحكومة العراقية وفداً برئاسة وزير الري مكرم الطالباني^(٤١) في تموز عام ١٩٧٤ لزيارة سورية وتركيا لمعالجة الشحة الشديدة في نهر الفرات في العراق ، وفي اثناء المباحثات تبين أن الجانب السوري غير مستعد لإطلاق أية كمية من المياه المخزونة في خزان بحيرة الأسد لمعالجة الشحة في العراق ، ونتيجة لموقف الجانب السوري المتعنت في عدم معالجة المشكلة التي يعانيها العراق في نهر الفرات ، إذ أوصى الوفد إرسال وفد سياسي أعلى إلى سورية وتركيا لبحث حاجة العراق من المياه المخزونة في البلدين ، وبالفعل قام وفد عراقي برئاسة عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الصناعة طه ياسين رمضان^(٤٢) بزيارة كل من تركيا وسورية في اثناء المدة بين ١٦ - ٢٠ آب عام ١٩٧٤ ، وكان رد الجانب التركي ايجابياً لإطلاق تصارييف المياه ، كما وعد الجانب التركي بتعويض الجانب السوري إذا أطلق من خزنها في سد الطبقة ولمدة عشرين يوماً لزيادة التصارييف الواردة على الحدود السورية - العراقية ، كما أبدى الجانب التركي استعداداً للدخول في مفاوضات ثلاثية لقسمة مياه نهر الفرات^(٤٣) .

طلب الوفد العراقي من الوفد السوري تأجيل الخزن في بحيرة الأسد لحين انتهاء مدة بذار الموسم الشتوي في العراق أي في الحادي والثلاثين من كانون الأول عام ١٩٧٤ ، وضرورة إعداد خطة لتنظيم إطلاق المياه من بحيرة الأسد بشكل يؤمن احتياجات العراق من المزروعات الشتوية . وقد أبدى الجانب

السوري استعداده لإطلاق (٣٤٠ م^٣/ثا) وما زاد عن ذلك يخزن في بحيرة الأسد ، إلا أن الجانب العراقي لم يوافق على ذلك ؛ لأن هذه الكمية لا تفي باحتياجات العراق في نهر الفرات^(٤٤).

بذل العراق كل المحاولات للحفاظ على حقوق الشعبين السوري والعراقي من مياه نهر الفرات ، وكل تلك المحاولات لم تؤدِ إلى نتيجة بسبب تعنت الجانب السوري في قبول المبادئ العامة لاقتسام المياه المشتركة بموجب القانون الدولي والاتفاقيات الدولية حتى قبول مبدأ التحكيم ، ولا شك أن تعنت الجانب السوري الحق أضراراً بالغة وهلاكاً كبيراً بالزراعة والحيوانات العراقية التي اعتمدت في حياتها على مياه نهر الفرات . إذ حدث توتر في العلاقات بين البلدين على خلفية توزيع المياه نتيجة تعبئة بحيرة الاسد في سورية والحبانية في العراق ، اذ طالب العراق باطلاق (٥٠٠ م^٣/ث) ، ولم يتوصل الطرفان إلى أي اتفاق . ثم حصلت مواجهات بين البلدين في المدة مابين آذار وآب من ١٩٧٥^(٤٥).

عقد وزير الري العراقي مكرم الطالباني في الثاني من آذار عام ١٩٧٥ مؤتمراً صحفياً في بغداد حمل فيه سورية مسؤولية حجب مياه الفرات عن العراق ، وقال الطالباني ((إن موقف الجانب السوري لا يمكن تبريره فنياً ؛ لذلك فإن تنصله مما تعهد به يعود لسبب سياسي يراد به الضغط على العراق وخلق مشاكل له والإضرار بمصالحه)) وأضاف ((إن ثلاثة ملايين إنسان يحترفون الزراعة حول حوض الفرات مهددون بكارثة))^(٤٦).

قدمت الحكومة العراقية شكوى إلى مجلس جامعة الدول العربية في التاسع من نيسان عام ١٩٧٥ أكدت فيها أن سورية حبست مياه نهر الفرات في بحيرة الأسد وإنها تعتمد إلحاق الأذى والضرر في أراضيها المروية في حوض النهر ، وطلب استناداً إلى ميثاق جامعة الدول العربية من سورية بالتوقف عن هذه الإجراءات وأن يعطي للعراق حقه من مياه النهر^(٤٧). وقد طلبت الحكومة العراقية عقد دورة استثنائية لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية لمعالجة الموقف^(٤٨)، ومن الواضح ان طلب الحكومة العراقية جاء بعد انعدام تجاوب الحكومة السورية ، وعدم ردها على جميع الجهود العراقية التي بذلت من اجل التوصل إلى اتفاقية بينهما تنظمها وتقيدها اعتبارات الشعور بالمسؤولية والعدالة والقانون الدولي . وفي اليوم التالي بعث عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السوري مذكرة إلى محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية تضمنت ((إننا نوافق على عقد اجتماع على مستوى فني وليس على مستوى وزراء الخارجية ؛ لأن الموضوع المطروح فني يتعلق باحتساب حقوق الطرفين في مياه نهر الفرات وليس له أي جانب سياسي ، وكما تعلمون فإن اجتماع وزراء الخارجية يتم لبحث القضايا السياسية))^(٤٩).

في ضوء ذلك تقرر عقد اجتماع طارئ لمجلس جامعة الدول العربية في القاهرة على مستوى وزراء الخارجية في العشرين من نيسان في العام نفسه ، للنظر في الخلاف العراقي- السوري حول مياه نهر الفرات^(٥٠) ، وقد انتهى مجلس الجامعة من بحث مشكلة مياه نهر الفرات العالقة بين سورية والعراق ، باتخاذ قرار يقضي بتأليف لجنة فنية للوساطة والتوفيق بين البلدين ، مع إعطاء الأولوية للجانب العاجل من المشكلة ، وتألقت هذه اللجنة من الأمانة العامة للجامعة وتونس والجزائر والسعودية والسودان والكويت ومصر والمغرب ، إلى جانب العراق وسورية كما قرر مجلس الجامعة تكليف الأمين العام للجامعة متابعة الموضوع مع وزراء خارجية الدول الأعضاء للجنة ، وأن يدعوهم للاجتماع عند الحاجة ، وان يقدم تقريراً عن نتائج أعمال لجنة الوساطة إلى أول اجتماع مقبل لمجلس الجامعة أو وزراء الخارجية العرب ، وأخيراً أهاب المجلس بالحكومتين السورية والعراقية ، تهينة الجو الملائم لنجاح مساعي الوساطة والامتناع عن الحملات الإعلامية ، وكل ما من شأنه الإضرار بعلاقتهم الأخوية^(٥١).

وكان وزير الري العراقي الدكتور مكرم الطالباني قد علّق على القرار بقوله ((إن العراق غير مقتنع بهذا القرار بسبب قناعاته التامة بأن هذه المشكلة ليست مشكلة فنية لتحلها لجنة فنية للوساطة ، وإنما هي مشكلة سياسية وكان العراق يرغب بتشكيل لجنة من وزراء خارجية الدول العربية للقيام بهذه المهمة)) ، وأضاف

((إن العراق قبل القرار ؛ لأنه صدر بالإجماع عن جامعة الدول العربية ووافق على الالتزام مسبقاً بأي قرار يصدر عن هذه اللجنة))^(٥٢).

إلا أن سورية أجابت مجلس الجامعة بالوقائع والأرقام وأنها مررت للعراق حوالي (٧٥) بالمئة من مياه نهر الفرات الواردة على الحدود السورية - التركية حتى نهاية شهر آذار عام ١٩٧٥ ، وأنها احتجزت في بحيرة الأسد أقل من حصتها العادلة والمشروعة في مياه نهر الفرات ، وأنها صاحبة الحق في استعمال ما هو مخزون في بحيرة الأسد كجزء من حصتها في مياه النهر ، وذلك بما يتفق وبرامج التنمية فيها ، وإذا كان هناك نقص في إيراد النهر فالسبب لا يعود لسورية وإنما للتخزين الكبير الذي جرى في بحيرة سد كيبان في تركيا من جهة ، وإلى إيراد الموسم المائي الحالي ، بحسب تقديرات الجانب العراقي نفسه بنقص (٢٥) بالمئة عن الإيراد المائي الواسطي للنهر من جهة أخرى ، ولا يجوز أن يطلب من سورية وحدها عبء تأمين احتياجات المياه للعراق ، ولا سيما أن سورية من أكثر البلدان الثلاثة حاجة لحصتها من مياه نهر الفرات^(٥٣).

طلبت الحكومة السورية رسمياً من الجامعة العربية في الأول من أيار عام ١٩٧٥ إيقاف عمل اللجنة الفنية التي شكلها مجلس الجامعة للبحث في النزاع على مياه نهر الفرات ، وقال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية بدمشق ((إن سورية طلبت من وفدها الانسحاب من اللجنة نتيجة لاستمرار الحملات العراقية ضد سورية))^(٥٤).

وأمام تزايد حدة الخلاف بين سورية والعراق بادرت الحكومة السعودية إلى التوسط بين البلدين لتسوية نزاعهما حول مياه نهر الفرات ، وفي الرابع من أيار من العام نفسه استقبل الرئيس حافظ الأسد الشيخ أحمد زكي يمانى^(٥٥) وزير النفط السعودي الذي أعرب بعد تصريح أدلى به بعد مقابلة الرئيس السوري عن أمله التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع السوري - العراقي الخاص بتقسيم مياه نهر الفرات ، وقال وزير النفط السعودي ((إن هذه المسألة تستلزم عقد الكثير من الاجتماعات وإجراء اتصالات عديدة ، وأنه يعتزم مواصلة تنقلاته في المنطقة من أجل إجراء المباحثات مع الأطراف المعنية))^(٥٦).

وصل الشيخ اليماني إلى بغداد في اليوم التالي الخامس من أيار والتقى الدكتور مكرم الطالبياني وزير الري العراقي ، الذي صرح ((أن العراق مستعد الآن وفي المستقبل للقبول بوساطة أية جهة أو مجموعة من الخبراء للوصول إلى حل عادل لمشكلة تقسيم مياه نهر الفرات مع سورية)) وأضاف الدكتور الطالبياني ((إن العراق يرحب بشكل خاص بجهود الأقطار العربية وبرؤساء وملوك الدول العربية للوصول إلى حل عادل ومعقول للبلدين وحل هذه المسألة بصورة أخوية))^(٥٧)، إلا أن الوساطة السعودية فشلت في حل أزمة المياه بين سورية والعراق ، وذلك ما أعلنه وزير الإعلام السوري أحمد اسكندر أحمد في حديثه عن أسباب تعثر المفاوضات وعدم نجاح الوساطة السعودية بالسرعة التي كان يتوخاها بعض المسؤولين فأشار ((إن المسألة ليست سياسية كما يريد البعض أن يصورها ، ولا هي مسألة خلافات حزبية وغير حزبية ، ولو كانت كذلك لهان الأمر ، إنما المسألة هي فنية بحث ، ونحن مستعدون الآن لان نضع أمام الرأي العام كل الوثائق والأرقام التي تؤكد ما نقوله ، كما إننا على استعداد لنشر كل محاضر المباحثات التي جرت منذ أكثر من عشرة سنين حول مياه الفرات وما تزال تجري الآن ، للتأكيد على أن سورية لا تضمر شراً للشعب العربي في العراق ولا تريد إزلاته كما يصورها البعض))^(٥٨).

أما وجهة نظر الحكومة العراقية في فشل الوساطة السعودية فقد بيّنها الوزير العراقي مكرم الطالبياني ((إن الوفد العراقي أبلغ أثناء الاجتماعات أنه نتيجة الوساطة التي قام بها الملك خالد بن عبد العزيز^(٥٩) واتصالاته مع الرئيس السوري تم الاتفاق على إطلاق المزيد من المياه بصورة تفي باحتياجات العراق للزراعة الموسمية ، والدخول في مفاوضات للوصول إلى حل دائم لاقتسام مياه نهر الفرات ، وفي أثناء مقابلة الوفدين العراقي والسوري للملك خالد أعلن الشيخ يمانى أنه تم الاتفاق على إطلاق المياه ابتداءً من الغد ، وأنه كلف بوضع بيان مشترك توقع عليه الوفود الثلاثة يعلن فيه حل المشكلة الأنية ، واستمرار

الوفود في إجراء مباحثات حول القسمة الدائمة لمياه نهر الفرات ، وفي اليوم التالي حضر الشيخ يمانى ومعه مسودة البيان واجتمع مطولاً مع وزير سد الفرات المهندس منير ونوس ، ثم قدمت مسودة البيان للوفد العراقي فأبدى بعض ملاحظات طفيفة عليها ، وعرضت ثانية على المندوب السوري ، وتم الاتفاق على صيغة للبيان المشترك الذي كان مقرراً أن يصدر في اليوم نفسه ، وفي اللحظة الأخيرة امتنع الوفد السوري عن التوقيع على البيان ، لورود مكالمة هاتفية من حكومته بالتوقف عند هذا الحد من المباحثات^(٦٠)، ونرى ان الوساطة السعودية منعت امكانية تطور النزاع إلى نزاع مسلح بين البلدين الشقيقتين .

وبعد أن عطلت الحكومة السورية الوساطة السعودية ، بادر الرئيس المصري محمد أنور السادات^(٦١) بإرسال رسالتين في الثاني عشر من أيار عام ١٩٧٥ إلى الرئيسين احمد حسن البكر^(٦٢) و حافظ الأسد حملهما سكرتير الرئيس للاتصالات الخارجية الدكتور أشرف مروان ، وقد تضمنت الرسالتان رجاء الرئيس السادات بضرورة تهيئة الأجواء للوصول إلى حل للمشكلة بين البلدين ، عن طريق الاتصالات الأخوية^(٦٣).

إلا أن الأزمة بين البلدين أخذت بالتصاعد بعد تزايد الحملات الإعلامية بينهما ، الأمر الذي دفع بالحكومة السورية إلى إغلاق مكتب شركة الطيران العربية السورية في بغداد ، وسحب موظفيها ، وإغلاق مكتب شركة الخطوط الجوية العراقية في دمشق^(٦٤)، وبعد ذلك أغلقت سورية أجواءها في وجه جميع الطائرات العراقية ، إذ صرح مصدر مسؤول في وزارة النقل السورية^(٦٥) احتجاجاً على المعاملة الهمجية غير الإنسانية التي تعرض لها عمال النقل الجوي من سوريين وعراقيين عاملين في شركة الطيران العربية السورية في بغداد ، ورداً على هذه التصرفات غير الأخلاقية التي لم ينجو منها حتى المسافرون على طائرات شركتنا، فقد قررنا عدم السماح لطائرات الخطوط الجوية العراقية بعبور أجواء القطر العربي السوري اعتباراً من الساعة الرابعة عشرة من تاريخ هذا اليوم الثالث عشر من أيار عام ١٩٧٥ ، وكذلك أوعزنا إلى شركتنا بالامتناع عن عبور الأجواء العراقية . ويمنع القرار الجديد الشركة العراقية من القيام برحلتينها الأسبوعيتين إلى دمشق، كما يجبر طائراتها المتجهة غرباً على الامتناع عن التحليق فوق الأراضي السورية^(٦٥) . وفي الوقت نفسه ، قررت الحكومة السورية إغلاق المركز التجاري السوري في بغداد ، وطلبت من المركز التجاري العراقي في دمشق التوقف عن متابعة أعماله ، وجاء ذلك في بيان صحفي أصدرته وزارة الصناعة السورية ، تضمن^(٦٦) «إن النظام العراقي مستمر في مضايقة السوريين العاملين في بغداد ، وقد تعرض الموظفون السوريون العاملون في المركز التجاري السوري في بغداد وعائلاتهم وزوار هذا المركز إلى حملة استفزازات وإثارات من مخابرات النظام العراقي مما يتنافى مع كل الأعراف والتقاليد» ومضى البيان إلى القول «ولقد تكررت هذه الاستفزازات منذ أيام بصورة منتظمة، الأمر الذي لم يعد ممكناً معه أن يتابع هؤلاء الموظفون أعمالهم، لذلك تقرر إغلاق المركز التجاري السوري في بغداد ، وطلب إلى المركز التجاري العراقي بدمشق بالتوقف عن متابعة الأعمال»^(٦٦).

أجرت مجلة الحوادث اللبنانية مقابلة مع الرئيس الأسد في السادس والعشرين من حزيران عام ١٩٧٥ حول أزمة مياه الفرات مع العراق ، أكد خلالها^(٦٧) «الحقيقة أن الصلة بيننا وبين السعودية طيبة، سألونا عن كمية المياه التي يمكن سورية أن تعطيها للعراق فقلت لهم ، ما هي الكمية التي يطلبها العراق ؟ قالوا: (٤٥٠ م^٣/ثا) ، وأجبت: حاضرون ، ومن دون مناقشة أعطيناهم كل الكمية ، فإذا كانت هذه هي المشكلة ، فقد كان في استطاعتهم ان يتصلوا بنا كما حدث العام الماضي ، قالوا لنا يومئذ : نحن آتون لناخذ مياهاً من حصة سورية ، لقد جننا إليكم جيئة عرب فأعطيناهم ما طلبوا ، وقد يكونون في حاجة إلى مياه أكثر هذه السنة ، وكنا على استعداد لإعطائهم ما يطلبون هذه المرة أيضاً . فنحن لا يمكن أن نبخل عليهم ، لكن الموضوع طرح بشكل تحد ، أنا لم اسمع بمشكلة المياه ، إلا من الإعلام العراقي ، لست واقفاً على السد ، أنزل بوابة المياه وأرفعها ، سألت المختصين في الوزارة عن الموضوع فقدموا لي الحقائق الفنية حول المشكلة ، فتبين أن ليس لهم الحق في ما يطلبون ، ولكن سواء أكان لهم حق أم لا ، فالحق قصة

حاجة ، ومعالجتها تكون على أساس أخوي لا على أساس التحدي والتشنج ... وأضاف قائلاً : قال لنا الفنيون ان كمية المياه التي تصل إلى سورية من تركيا هي (٢٨٢م^٣/ثا) بينما نعطي العراق (٢٩٠م^٣/ثا) أي ان الإخوان العراقيين يأخذون أكثر مما يصل إلينا ، وأعطيناهم من دون أي التفات إلى الحسابات ، فما دام شعبنا في العراق في حاجة إلى هذه الكمية من المياه ، فلنعطه ولو من المياه التي تجمعت عندنا وراء السد ((٦٧).

وردت صحيفة الثورة العراقية الناطقة بلسان حزب البعث في العراق على حديث الرئيس الأسد لمجلة الحوادث البيروتية بمقال ((إن الموقف اللاقومي واللاإنساني الذي سلكه النظام الحاكم في القطر السوري بقطع مياه الفرات عن أكثر من ثلاثة ملايين فلاح في القطر العراقي لا يمكن تفسيره بمعزل عن طبيعة ذلك النظام وسلسلة المواقف والتصرفات التي مارسها منذ قفزه إلى قمة السلطة في ٢٣ شباط عام ١٩٦٦ ، ثم الانقلاب على الانقلاب في تشرين الأول عام ١٩٧٠ ، وحتى نضع مسألة حبس مياه الفرات ضمن سياقها الصحيح باعتبارها فقرة في جدول أعمال وتدابير النظام الحاكم في سورية لمواجهة المآزق الذي يتخبط فيه)) (٦٨).

اجتمع الجانبان (العراقي والسوري) في عام ١٩٨٠ وحصل اتفاق بينهما على تأليف لجنة فنية مشتركة وتنسيق مواقفهما في المباحثات مع الجانب التركي ، وعُدَّ هذا الاجتماع ايجابياً نظراً لتوصل الجانبين إلى قرارات مهمة بشأن تأليف اللجنة الفنية المشتركة ، التي أنظمت إليها تركيا في اوائل عام ١٩٨٤ (٦٩).

تفجرت الأزمة في منطقة حوض الفرات بشكل كبير ، عندما بدأت تركيا عام ١٩٨١ في تنفيذ مشروعها الكبير (مشروع جنوب شرق الاناضول - غاب (GAP)) على نهر الفرات الذي تضمن اقامة اثنين وعشرين سداً وتسعة عشر محطة كهربائية (٧٠).

انقطعت المباحثات السورية العراقية عدة سنوات وعادت ليوافق الجانب التركي على عقد اجتماع ثلاثي في انقرة للمدة (٢١-٢٣) تشرين الثاني عام ١٩٨٨ حضره عن الجانب العراقي وزير الري (كريم حسن رضا) ، وعن الجانب السوري وزير الري (عبدالرحمن مدني) ، وعن الجانب التركي وزير الاشغال العامة والاسكان (صفا جيراى) رافقتهم الوفود الفنية للبلدان الثلاثة ؛ فكانت وجهة النظر العراقية على النحو الآتي :

- ١- ان اللجنة الفنية المشتركة لن تحقق الهدف من انشائها وهو تحديد حصص عادلة ومعقولة لكل من البلدان الثلاثة من مياه نهر دجلة والفرات .
 - ٢- ان يكون عمل اللجنة الفنية المشتركة استبعاد دراسة المشاريع القائمة والاكتفاء بالاطلاع على تقارير عنها وتحديد الحصص المائية لها ودراسة المشاريع المخطط لها بعد الاستعانة بخبراء من البلدان الثلاثة .
 - ٣- تحديد سقف زمني لانجاز اعمال اللجنة الفنية المشتركة ورفع توصياتها إلى الاجتماع الوزاري القادم على ان يتم ذلك خلال سنة واحدة على الاكثر (٧١) . اما وجهة نظر الجانب السوري فقد ركز الوزير السوري عبدالرحمن مدني على اهمية المياه بشكل عام وعلى نهر الفرات بصورة خاصة لأنه يشكل الكتلة المائية الكبيرة والهامة بالنسبة لسورية ، ثم تحدث عن عمل اللجنة الفنية المشتركة فأكد على اهمية تبادل المعلومات التي تخص الاحتياجات المائية لمشاريع الري (٧٢) . قدم الوزير التركي (جيراى) وجهة نظر بلاده فأشار إلى رغبة تركيا في التوصل إلى اتفاقية بين البلدان الثلاثة لاستخدام عقلائي وبحق للبلدان الثلاثة واعتبار حوضي نهر دجلة والفرات حوضاً واحداً والمفاوضة على هذا الاساس ومحاولة اقامة مشاريع مشتركة (٧٣) .
- وفي السابع عشر من نيسان عام ١٩٨٩ تم التوصل إلى اتفاق ثلاثي مع الجانب التركي حول اقتسام مياه نهر الفرات ، على ان تكون حصة العراق على الحدود السورية - العراقية (٥٨) بالمئة وان تكون حصة سورية (٤٢) بالمئة (٧٤) .

اتخذت تركيا قراراً بقطع مياه نهر الفرات عن سورية والعراق وبدأت بتنفيذه في الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٩٩٠ ولمدة شهر واحد^(٧٥) مما الحق الضرر بالبلدين ، اللذان امتلاكاً حقوقاً تاريخية ثابتة على مياه النهر على وفق أحكام القانون الدولي ، وهو اجراء كان يحتاج إلى مشاورات وعقد اتفاق بين الدول المشاركة في مياه النهر ، ولا يجوز اتخاذه من جهة واحدة كون نهر الفرات ينبع في الأراضي التركية .

أصدرت الامانة العامة لجامعة الدول العربية بيانين بشأن التصرف التركي بقطع مياه الفرات عن سورية والعراق^(٧٦) ان جامعة الدول العربية التي تسعى دوماً لتعزيز العلاقات العربية التركية ، والتي يهملها ان تتطور هذه العلاقات باستمرار نحو الافضل ، تأمل ان تتولى الحكومة التركية إعادة النظر في قرارها بتقليص مدة القطع^(٧٧) ويمضي البيان^(٧٨) كما ترجو ان يتم التوصل إلى اتفاق بين تركيا وجاراتيها العربيتين سورية والعراق ، يستند إلى أحكام القانون الدولي ويعزز التعاون والاخوة بين تركيا وسائر الدول العربية^(٧٩) .

وفي السابع من آذار عام ١٩٩٠ اجتمعت اللجنة الفنية المشتركة في انقرة بين سورية والعراق وتركيا ، وأشار الجانب التركي إلى توحيد نهري دجلة والفرات في مجرى واحد وتأمين حاجة المنطقة من مياه النهرين ومناقشة مياه دجلة والفرات ككل دون فصلهما عن بعضهما^(٨٠) . وفي هذا الصدد قدم الجانب التركي مخططاً ذي ثلاث مراحل ، وأوضح إلى ان الاختلاف الموجود بين الدول الثلاث بطرق وتكنولوجيا الري ادى إلى حدوث اسراف في المياه . اعترض الجانبان العراقي والسوري واصرا بما يقدم من بيانات حول حاجة كل طرف للمياه ومناقشة الموضوع من جديد في اجتماعات تعقد فيما بعد^(٨١) . ان الموقف التركي هو محاولة اطالة امد المباحثات بغية الانتهاء من مشاريعها قبل التوصل إلى اتفاق نهائي ولوضع كل من سورية والعراق امام الامر الواقع وصولاً إلى تحقيق اهدافها السياسية إذ تتهم البلدين على انهما يحميان ويساعدان منظمة حزب العمال الكردستاني وهي مجموعات ماركسية لينينية تقوم بحرب العصابات ضد الحكومة التركية وتطالب المنظمة بانفصال منطقة شرق الاناضول عن تركيا واقامة دولة كردية انفصالية هناك .

وفي السادس عشر من نيسان عام ١٩٩٠ وافق كل من العراق وسورية على القسمة المؤقتة لمياه نهر الفرات وبرعاية الامين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي^(٨٢) وقد مثل العراق في هذه المباحثات مندوبه الدائم لدى الجامعة السفير حامد علوان الجبوري ، ومثل الجانب السوري مدير الادارة العامة بوزارة الخارجية السورية السفير منيب الرفاعي ، توصل الجانبان العراقي والسوري إلى اتفاق قضى بمنح العراق^(٨٣) بالمئة من مياه نهر الفرات التي تعبر الحدود السورية التركية وسورية^(٨٤) (٤٢) بالمئة .

ومن ذلك يتضح أن تمسك الجانب السوري بمياه نهر الفرات كونه (مستقبل سورية) أو أن (منطقة الفرات هي سورية الجديدة) أو كما يقول وزير الإعلام السوري الدكتور أحمد إسكندر أحمد^(٨٥) أن سورية لن تستطيع أن تقف على قدميها وأن تؤمن اقتصاداً مستقراً مزدهراً في المستقبل إلا إذا استطاعت أن تستفيد من حصتها في مياه هذا النهر ، ولم يعد لها منفذ آخر غير مياهه^(٨٦) . يعني ذلك أن الجانب السوري وضع كل ثقله في تنفيذ مشاريعه على نهر الفرات ، الأمر الذي سبب أضراراً اقتصادية كبيرة للعراق ، مما اثر سلباً على توتر العلاقات بين البلدين . التي وصلت إلى تبادل الاتهامات وإيقاف المصالح الاقتصادية بينهما ، مما يعطي الانطباع على أن مياه نهر الفرات تعد من العوامل الأساسية المتحكمة في طبيعة العلاقات العراقية - السورية . وهكذا فان مشكلة اقتسام مياه الفرات هي أزمة مائية تتنازعها وتتحكم بها الاختلافات السياسية ، وكان بالإمكان حل المشكلة لصالح الشعبين لو توفرت النوايا الحسنة لدى كل منهما ، لكن تصعيد المشكلة لم يكن إلا جزءاً من التوتر السياسي الذي كان قائماً بين النظامين في العراق وسورية فضلاً عن التدخلات الخارجية المباشرة وغير المباشرة .

الخاتمة :

ان الخلاف السوري العراقي الذي كان يتفجر طوال مدة الدراسة موضوع البحث ولازال مستمراً ليس لاعتبارات تكتيكية تخص الخلاف بشأن مياه الفرات فحسب وانما لاعتبارات سياسية تتعلق بالمسائل الآتية :

أولاً :- المنافسة التاريخية بين بغداد ودمشق مهما كانت الانظمة التي تحكم البلدين بحيث ان كل مرحلة من مراحل التقارب السوري - المصري ترافقها ازمة سورية عراقية وان ما جرى بين البلدين من هذا القبيل .

- الكراهية التي كانت موجودة بين اجنحة البعث في كل من سورية والعراق .
- استياء النظام في العراق من الحكومة السورية لكونها تعلق اهمية على الانظمة المحافظة القائمة في الخليج - ولاسيما السعودية - اكثر مما يعلقون على النظام في بغداد .
- كون سورية تبدو وكأنها الشريك الاول للاتحاد السوفيتي السابق في الوطن العربي وكأنها تريد ان تحل محل العراق في هذا الدور .
- رفض العراق للسياسة التي كان ينتهجها الرئيس حافظ الأسد وقبوله بحل متفاوض عليه للصراع العربي- (الاسرائيلي) ، يتضمن الاعتراف بـ(اسرائيل) ، هي سياسة رفضها العراق . وتأسيساً على ذلك فقد تخلص الرئيس الاسد من الجناح الحزبي الموالي للعراق .
- كان طموح القيادة العراقية وعلى رأسها الرئيس صدام حسين الاطاحة بالرئيس حافظ الاسد واقامة نظام للبعث في سورية ولاؤه للعراق ، وقد اتخذ غضب صدام حسين ضد سورية شكله الذي زاد عن حده ، حين صرح قائلاً : يمكن ان تنمو علاقاتنا مع اية دولة عربية اما مع نظام الاسد فلا يمكن لها ان تنمو ابداً . تمخض عن ذلك دوافع قوية لدى الرئيس الاسد دفعته إلى الذهاب بعيداً إلى تلك الاحقاد والمواقف الصعبة ، ومن اجل ذلك اتخذ الموقف الهجومي العلني ، آملاً فيه ان يحشد إلى جانبه اكبر عدد ممكن من الدول العربية .

ثانياً :- فالخلاف العراقي السوري حول مياه الفرات هو قضية حقيقية الا انه لا يمكن ان يكون هو السبب في سوء العلاقات المزمع بين البلدين ، وفي الحقيقة ان الخلاف هو نتيجة لاسباب في النزاع ، وانطلاقاً من تداخل ابعاد ازمة المياه في منطقة حوض الفرات ، وفي ظل عدم وجود اطار قانوني واضح للاطراف المتنازعة فرصة الاحتكام لمبادئ القانون الدولي ، فان السيناريو المحتمل لمواجهة الازمة هو استمرار الصراع حول مياه الفرات وربما يؤدي إلى نشوب حرب محتملة بين اطراف النزاع ، أو القيام بمشروعات مشتركة لمواجهة الخطر القادم.

ثالثاً :- ان جميع المباحثات التي جرت بين الدول الثلاث هدفت أصلاً إلى قسمة مياه نهر الفرات بينها بشكل عادل ، الا أنها لم تقترن لغاية الآن بأي نتيجة ايجابية . فالعراق ركز على الحقوق المكتسبة لكل بلد ، أي على احتياجات المشاريع القائمة على ان يوزع الفائض من مياه النهر بحسب توافره على المشاريع قيد التنفيذ ثم على المشاريع المخطط لها . ورأت سورية انه يجب توزيع مياه النهر على المشاريع القائمة وقيد التنفيذ والمخطط لتنفيذها في البلدان الثلاثة ، واذا كان هناك نقص في المياه ، فيجب ان يقسم هذا النقص على البلدان الثلاثة ليأخذ كل منها نصيبه . اما الموقف التركي فقد اشتمل على كون نهرا دجلة والفرات نهريْن عابرين للحدود وليس نهريْن دوليين مشتركين ويرفض مبدأ قسمة المياه وقبول مبدأ استخدام المياه .

رابعاً :- ان الخلاف السياسي بين سورية والعراق مهدّ لتركيا تنفيذ مشاريعها المائية دون أي عائق مما أدى لاحقاً إلى فرض شروط قاسية وتطبيق سياسة الامر الواقع . وهذا يتطلب من البلدين العمل على اعادة النظر في الاستراتيجية السابقة واخذ زمام المبادرة وطرح الحلول المنسقة والمدرسة بكل عناية تتسجم مع استراتيجية عمل جديدة في مقدمتها التوجه إلى الدول العربية لاتخاذ موقف عربي موحد وربما إلى بعض المحافل الدولية اذا اقتضى الامر للضغط على تركيا بالاستناد إلى احكام القانون الدولي الخاص بالمياه المشتركة .

خامساً :- في حالة استمرار الدول المتشاطئة في اعالي نهري دجلة والفرات تنفيذ خططها باستثمار مياه النهرين دون التوصل إلى اتفاق بشأن قسمة المياه وفقاً لقواعد القانون الدولي ، فإن ذلك سيؤدي إلى نقص خطير في كمية المياه الواردة إلى العراق وترد في نوعيتها وسيكون لذلك آثاره السلبية وانعكاساته الخطيرة على مختلف مناحي الحياة في العراق .

ساساً :- إنَّ البعد السياسي لازمة مياه الفرات تحول إلى سلاح سياسي بيد تركيا بحيث اختلط فيه الماء بالسياسة بالأرض ، فتركيا تريد تعاوناً للحد من النشاط الكردي ، كما تريد ان تحول الاتفاق حول مياه الفرات إلى ورقة ضغط سياسي تمارسها على سورية لاسقاط لواء الاسكندرون من الذاكرة السياسية واعتراف سوري رسمي بالسيادة التركية على الاسكندرونه .

سابعاً :- يجب على كل من العراق وسورية الاخذ بعين الاعتبار في كل محادثة مع تركيا بأنه تتوافر لديها المصادر المائية والاقتصادية الغنية جداً ولديها طموح كبير في بيع جزء من مياهها (مشروع انابيب السلام) مع العلم بأن تركيا لديها اكتفاء ذاتياً على صعيد الغذاء وهي الآن تقوم ببيع المنتجات الزراعية والمواد الغذائية الفائضة عن حاجتها إلى البلدان المجاورة . وهذه قرائن قوية لدعم الموقفين السوري والعراقي في مباحثات اقتسام المياه مع اقرارنا انه لا يمكن ان يطلب من تركيا عدم الاستفادة من تنمية مواردها من خلال استثمار مياه الانهار المشتركة ، بل ان كل ما نتطلع اليه في هذا المجال هو الاحتكام إلى العقل والمصالح المشتركة وتطبيق قاعدة (لا ضرر ولا ضرار) والانطلاق من احكام القانون الدولي فيما يخص المياه الدولية المشتركة .

ثامناً :- ان تتفق سورية مع العراق على رفض الموقف التركي الذي يطالب بتوحيد نهري دجلة والفرات في مجرى واحد ؛ لأن النهرين يعدان من الانهار الدولية ويجب تطبيق النظريات السائدة في القانون الدولي بخصوص توزيع واقتسام مياهها . كما ان هنالك سبباً فنياً آخر يقضي باستقلال احدهما عن الآخر ، وهذا السبب ناتج عن ملوحة منخفض الثرثار وعدم امكانية نقل مياه دجلة إلى الفرات .

تاسعاً :- في حالة عدم الوصول إلى اتفاق في اثناء المباحثات المباشرة بين الاطراف المعنية او بالطرق الدبلوماسية فإنه يقتضي على سورية والعراق اللجوء إلى اسلوب الوساطة والتحكيم او التسوية القضائية والاستعانة بجهود اللجان الدولية الاستشارية واللجان المشتركة ، لدراسة الخلافات الفنية والاشراف على مجرى حوض النهر الدولي كونه وحدة طبيعية للوصول إلى نهاية مقبولة للخلاف .

ان التاريخ لن يسمح حكام العراق وسورية الذين استمروا في حملاتهم القاسية وغير المقبولة ضد بعضهم البعض في حين حاربت الامة العربية من اجل بقائها اكبر عدو غادر وماكر وهو العدو الصهيوني ولم يرض هؤلاء الحكام ان يسجلوا موقفاً خالداً لمستقبل بلديهما لأنهم عشقوا كرسي الحكم وتمسكوا به ، حتى ولو كان ذلك على حساب بلديهما وشعبيهما .

المصادر والهوامش :

- ١- كان نهر الفرات يقع بالكامل داخل اراضي الدولة العثمانية حتى عام ١٩٢٣ حينما تم تقسيم اقليمها على وفق اتفاقية لوزان لعام ١٩٢٣ التي تضمنت المادة التاسعة منها وجوب عقد اتفاقية بين الدول نتيجة الحدود الجديدة المترتبة على المعاهدة لضمان المصالح والحقوق المكتسبة وتضمنت المادة الثالثة من المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وفرنسا في ٢٤ تموز ١٩٢٣ إلزام سورية بعدم تنفيذ أي مشروع يؤثر في كمية مياه نهر الفرات ، فتحي علي حسين ، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٧ ، ص ١٠٤ .
- ٢- حاجة الدول الثلاث من مياه الفرات تقدر بحوالي (٣٦ ، ٥) مليار م^٣ في السنة ، اذ تستهلك تركيا ما يزيد عن (٦,٦) بالمئة من كميات المياه ، والعراق ينال ما بين (١٣-٢٠) بالمئة ، ثم سورية التي لا يزيد نصيبها عن (٥) بالمئة . لمزيد من

- المعلومات ينظر : جمال مظلوم ، دور (إسرائيل) في حروب المياه في آسيا، القاهرة، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، العدد ١٢٥-١٢٦ ، نيسان ١٩٩٨ ، ص ١٧.
- ٣- محمود عبد الرحمن الزبيدي، سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (العراق وسورية) ١٩٨٠-١٩٩٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد، الجامعة المستنصرية ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٢ ، ص ١٦٩.
- ٤- حذيفة زيدان خلف المالكي ، سياسة تركيا الخارجية تجاه سورية ١٩٥٨-١٩٧٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد ، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات السياسية والدولية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠٨.
- ٥- موسى إبراهيم وحزمة عليان ، حوض الفرات ومشاهد الانفجار عام ٢٠٠٠ ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٤٧.
- ٦- باتريك سيل، اسد سورية، القائد وشخصيته ، لندن ، توريث ، ١٩٨٨ ، ص ٤٢٤.
- ٧- وثائق الجمهورية العربية السورية ، وزارة الخارجية ، ادارة المياه الدولية ، مياه نهر الفرات بين تركيا وسورية والعراق، دراسة مقمنة إلى اسبوع العلم الثلاثين ٣-٨ تشرين الثاني ١٩٩٠ ، الوثيقة رقم ١٥٤٤ ، في ٥ نيسان ١٩٩٧ ، ص ١٤-١٥ .
- ٨- حدثت شحة في نهر الفرات صيف عام ١٩٦٣ لم يشهده النهر من قبل . مقابلة شخصية مع الدكتور عبد الرحيم ذنون بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٠ .
- ٩- برزت أهمية مياه نهر الفرات في الخطط التنموية السورية بسبب قلة الأمطار في سورية، وفصلية سقوطها على استغلال الموارد المائية السطحية والانتفاع منها لأغراض التوسع الزراعي، فمياه نهر الفرات تسهم بحوالي (٥٤) بالمئة من معدل الوارد السنوي الذي يقدر بحوالي (٢٥) مليار م^٣ سنوياً من نهر الفرات وروافده، لذلك عمدت سورية للاستفادة من مياه حوض الفرات بإنشاء السدود على النهر. لمزيد من التفاصيل ينظر: حاتم مهدي زغير الدفاعي ، اثر مشكلة المياه على العلاقات العراقية- التركية، دراسة مستقبلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بغداد ، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات السياسية والدولية ، ٢٠٠١ ، ص ٧٣؛ فتحي علي حسين ، المصدر السابق ، ص ١٠٤-١٠٦ .
- ١٠- دار الابحاث والنشر ، سجل العالم العربي ، وثائق ، احداث ، آراء سياسية ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ٢٦٦.
- ١١- وثائق الجمهورية العربية السورية ، وزارة الخارجية ، ادارة المياه الدولية ، خلاصة استثمار مياه نهر الفرات التي جرت بين العراق وسورية للمدة من ١٩٦٢- حتى اواخر عام ١٩٧٤ ، الوثيقة رقم ١٥٥٥/ق، في ٥ نيسان ١٩٩٧ ، ص ٢-٦.
- ١٢- المصدر نفسه .
- ١٣- سجل العالم العربي لعام ١٩٦٧ ، ص ٢٦٤ ؛ فتحي علي حسين ، المصدر السابق ، ص ١٠٦.
- ١٤- سجل العالم العربي لعام ١٩٦٧ ، ص ٩٢ .
- ١٥- ولد في مدينة البوكمال السورية ، درس الطب في جامعة دمشق ، تولى منصب وزير الاصلاح الزراعي عام ١٩٦٣ واصبح رئيساً للوزراء بعد نجاح الانقلاب العسكري في ٢٣ شباط من عام ١٩٦٦ الذي اطاح بحكم الرئيس امين الحافظ اعتقل على اثر الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس حافظ الاسد في السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠ ، وبقي في المعتقل إلى ان افرج عنه عام ١٩٨١ لدواع صحية وسافر بعدها إلى هنجاريا ليعيش مع اخيه الذي يقيم هناك ، عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤ ، ص ٥٩١ .
- ١٦- سجل العالم العربي لعام ١٩٦٧ ، ص ٣٦.
- ١٧- نبيل السمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل، دم. د. ن، د. ت، ص ٢٣-٢٨.
- ١٨- سجل العالم العربي لعام ١٩٦٧ ، ص ٣٦-٣٧.
- ١٩- وثائق الجمهورية العربية السورية ، وزارة الخارجية ، ادارة المياه الدولية ، خلاصة استثمار مياه نهر الفرات ، الوثيقة رقم ١٥٥٥/ق، في ٥ نيسان ١٩٩٧ ، ص ٦.
- ٢٠- مواليد عام ١٩٢٩ في سورية ، سياسي سوري وطبيب جراح ، تولى منصب وزير الخارجية السورية ١٩٦٥-١٩٦٦ انضم إلى جناح صلاح جديد - نور الدين الاتاسي لحزب البعث في سورية المناوئ للجناح العسكري للحزب بقيادة حافظ الاسد . لجأ إلى الجزائر للعمل في احد المستشفيات بعد الحركة التي قادها الرئيس الاسد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ . ترأس حزب البعث الديمقراطي العربي الاشتراكي المنشق عن حزب البعث الجناح السوري والذي سار على النهج الماركسي اللينيني . عضو التجمع الديمقراطي المعارض داخل سورية ، حنا بطاطو، العراق ، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية ، ج ٣ ، ترجمة عفيف الرزاز ، بيروت ، دار الحياة ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٧١ .
- ٢١- صحيفة البعث ، دمشق ، في ٢١ آذار ١٩٦٨.
- ٢٢- ولد في عنه بمحافظة الانبار عام ١٩١٨ وتخرج في الكلية العسكرية عام ١٩٣٧ برتبة ملازم ثان ، شارك في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، احيل على التقاعد عام ١٩٦٢ ، واعيد إلى الخدمة ثانية في ٨ شباط ١٩٦٣ ، تدرج في المناصب العسكرية حتى وصل إلى رتبة لواء في عام ١٩٦٤ ، وبعد مقتل عبدالسلام محمد عارف في حادث طائرة مروحية يوم ٢٠ نيسان ١٩٦٦ ، اصبح رئيساً للجمهورية إلى يوم ١٧ تموز ١٩٦٨ ، عاش مدة من حياته ١٩٦٨ - ١٩٨٠ في انقرة ، وعاد إلى بغداد ، وبعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ غادر العراق إلى الاردن ، توفي في عمان في آب عام ٢٠٠٧ ودفن في مقبرة شهداء الجيش العراقي في محافظة المفرق ، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة.
- ٢٣- صحيفة البعث ، دمشق ، في ٢٢ آذار ١٩٦٨.

- ٢٤- صحيفة النهار، بيروت، في ٦ آذار ١٩٦٨.
- ٢٥- المصدر نفسه، في ٢٦ نيسان ١٩٦٨.
- ٢٦- وثائق الجمهورية العربية السورية، وزارة الخارجية، إدارة المياه الدولية، كلمة الدكتور موفق البدري مدير السدود والخزانات العامة بوزارة الري بالجمهورية العراقية، الوثيقة رقم ١٥٦٢/ق، في ٥ نيسان ١٩٩٧، ص ٥.
- ٢٧- وثائق الجمهورية العربية السورية، وزارة الخارجية، خلاصة استثمار مياه نهر الفرات التي جرت بين العراق وسورية للمدة من ١٩٦٢ حتى أواخر عام ١٩٧٤، الوثيقة رقم ١٥٥٥/ق، في ٥ نيسان ١٩٩٧، ص ٦.
- ٢٨- وثائق الجمهورية العربية السورية، وزارة الخارجية، إدارة المياه الدولية، كلمة الدكتور موفق البدري، ص ٥.
- ٢٩- وثائق الجمهورية العربية السورية، وزارة الخارجية، إدارة المياه الدولية، وضع مياه نهر الفرات بين سورية والعراق، الوثيقة رقم ١٧٦٨/ق، في ٨ نيسان ١٩٩٧، ص ١٢-١٧.
- ٣٠- وثائق الجمهورية العربية السورية، وزارة الخارجية، إدارة المياه الدولية، خلاصة مفاوضات استثمار مياه نهر الفرات، الوثيقة رقم ١٥٥٥/ق، في ٥ نيسان ١٩٩٧، ص ٢١.
- ٣١- ولد في بانياس عام ١٩٣٢ بمحافظة طرطوس. ينحدر من عائلة شبيهة فقيرة، كان صديقاً لحافظ الأسد منذ أيام الدراسة الثانوية. التقى الطالبان كأعضاء في الاتحاد الوطني لطلبة سورية. درس المحاماة في جامعة دمشق وعمل بها بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٤. انتسب إلى حزب البعث العربي الاشتراكي ودخل ميدان السياسة بعد وصول الحزب إلى السلطة في ٨ آذار ١٩٦٣. عين محافظاً لحماة ثم القنيطرة ثم محافظاً لدمشق عام ١٩٦٧، ووزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية ١٩٦٩، عين وزيراً للخارجية ونائباً لرئيس الوزراء في تشرين الثاني ١٩٧٠. كان مبعوث الرئيس حافظ الأسد إلى لبنان خلال الحرب الأهلية اللبنانية، ولعب دوراً في التوصل إلى اتفاق الطائف عام ١٩٨٩. عين نائباً لرئيس الجمهورية عام ١٩٨٤. باتريك سيل، أسد سورية، القائد وشخصيته، لندن، تورييس، ١٩٨٨، ص ٣٧-٣٨.
- ٣٢- ولد عام ١٩٣٠ في قرية القرداحة بمحافظة اللاذقية، التحق بالأكاديمية العسكرية في حمص عام ١٩٥٢ ثم التحق بالكلية الجوية وتخرج منها برتبة ملازم طيار عام ١٩٥٥، قائد القوات الجوية السورية ١٩٦٤ - ١٩٧٠، وزير الدفاع السوري ١٩٦٦ - ١٩٧٠، تولى منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ١٩٧٠ - ١٩٧١. في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٧٠ قاد الحركة التصحيحية وحسم النزاع بين التنظيم المدني لحزب البعث جناح نور الدين الاتاسي - صلاح جديد وبين الجناح العسكري للحزب بقيادة حافظ الأسد، أصبح عام ١٩٧١ رئيساً للجمهورية العربية السورية حتى وفاته في ١٠ حزيران عام ٢٠٠٠، عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص ٢١٣.
- ٣٣- وثائق الجمهورية العربية السورية، وزارة الخارجية، إدارة المياه الدولية، خلاصة مفاوضات استثمار المياه، الوثيقة رقم ١٥٥٥/ق، في ٥ نيسان ١٩٩٧، ص ٨-٩.
- ٣٤- ولد في ناحية الدور قضاء سامراء عام ١٩٤١. لم يكمل دراسته حيث توقف عند الدراسة الابتدائية ليعمل في مهن يدوية متواضعة تقلد بعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ مناصب عليا عديدة أهمها وزير الإصلاح الزراعي ١٩٦٩ - ١٩٧٤، ووزير الداخلية ١٩٧٤ - ١٩٧٩. وفي تموز ١٩٧٩ بعد تسلم الرئيس صدام حسين رئاسة الجمهورية ومجلس قيادة الثورة، انتخب نائباً له، إضافة لمنصبه كعضو في القيادتين القطرية والقومية لحزب البعث حتى الاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣، حيث اختفى ولم يتم القبض عليه، جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام، ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧ - ٢٠٠٠، بيروت، دار الساق، ٢٠٠٣، ص ٤٦.
- ٣٥- وثائق الجمهورية العربية السورية، وزارة الخارجية، إدارة المياه الدولية، خلاصة مفاوضات استثمار المياه، الوثيقة رقم ١٥٥٥/ق، في ٥ نيسان ١٩٩٧، ص ٩.
- ٣٦- المصدر نفسه، ص ٢٦.
- ٣٧- جلال عبدالله معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية، مجلة شؤون عربية، ١٩٩١، ص ١٣١-١٣٥.
- ٣٨- سد الطبقة، هو سد ترابي من الحصى والرمل ذات نواة طينية في وسطه، وقد بني السد بطريقة الجرف الهايدروليكي بطول ٤٥٠٠م وارتفاع ٦٠م وحجم الأعمال الترابية بـ ٤٦ مليون م^٣. ويكون السد في مرحلته الأولى بحيرة صناعية طولها ٨٠كم ومساحتها ٦٣٠كم^٢، للمزيد من التفاصيل ينظر إلى: وثائق الجمهورية العربية السورية، وزارة الخارجية، إدارة المياه الدولية، خلاصة مفاوضات استثمار المياه، الوثيقة رقم ١٥٥٥/ق، في نيسان ١٩٩٧، ص ٢.
- ٣٩- وثائق الجمهورية العربية السورية، وزارة الإعلام، الوثيقة رقم ٨٠ في ١٠ نيسان ١٩٧٥، ص ٢، حاتم مهدي زغير الدفاعي، المصدر السابق، ص ٧٣-٧٤.
- ٤٠- وثائق الجمهورية العربية السورية، وزارة الخارجية، إدارة المياه الدولية، خلاصة مفاوضات استثمار مياه نهر الفرات، الوثيقة رقم ١٥٥٥/ق، في ٥ نيسان ١٩٩٧، ص ٢١.
- ٤١- مواليد عام ١٩٢٣ في مدينة كفري بمحافظة التأميم، تخرج من جامعة بغداد، كلية الحقوق عام ١٩٤٦، مارس بعدها المحاماة في كركوك، تعرض في العهد الملكي للسجن والنفي والاقامة الجبرية لانتمائه إلى الحزب الشيوعي العراقي، عين في عام ١٩٥٩ مديراً عاماً لدائرة انحصار التبغ في بغداد وأصبح بين عامي ١٩٥٨ - ١٩٦٣ مفتشاً عاماً لوزارة الري، ثم عين وزيراً للري عام ١٩٧٢ ووزيراً للنقل عام ١٩٧٨ حتى قدم استقالته عام ١٩٧٩، حصل على شهادة الدكتوراه من الاتحاد السوفيتي بالعلوم الاقتصادية، ويكيبيديا - الموسوعة الحرة.

- ٤٢- ولد في الموصل عام ١٩٢٩، عمل بصفة ضابط صف في الجيش العراقي ثم موظفاً في مصرف الرافدين ، عضو القيادة القطرية لحزب البعث وعضو مجلس قيادة الثورة بعد ثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨، وزير الصناعة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ ثم نائب رئيس الوزراء ١٩٧٩ ونائب رئيس الجمهورية ١٩٩١ ، استمر في مناصبه الرسمية والحزبية حتى الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ ، حكم عليه بالإعدام وتم تنفيذ الحكم عام ٢٠٠٨ ، جواد هاشم ، المصدر السابق ، ص ٤٢.
- ٤٣- وثائق الجمهورية العربية السورية ، وزارة الخارجية ، إدارة المياه الدولية ، خلاصة مفاوضات استثمار مياه نهر الفرات ، الوثيقة رقم ١٥٥٥/ق ، في ٥ نيسان ١٩٩٧ ، ص ١٠.
- ٤٤- المصدر نفسه ، ص ١١ .
- ٤٥- منير حسني عبدالله الهور ، الابعاد السياسية لازمة المياه في منطقة حوض الفرات ، عمان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، ١٩٩٦ ، ص ١٤٨ .
- ٤٦- سجل العالم العربي لعام ١٩٧٥ ، ص ٤٣٨.
- ٤٧- وثائق الجمهورية العربية السورية ، وزارة الخارجية ، إدارة المياه الدولية ، وضع مياه نهر الفرات بين سورية والعراق ، الوثيقة رقم ١٥٥٥/ق ، في ٥ نيسان ١٩٩٧ ، ص ٢١؛ وثائق الجمهورية العربية السورية ، وزارة الاعلام ، الوثيقة رقم ٨٠ في ١٠ نيسان ١٩٧٥ ، ص ٢.
- ٤٨- سجل العالم العربي لعام ١٩٧٥ ، ص ٤٣٨.
- ٤٩- المصدر نفسه ، ص ٤٣٩.
- ٥٠- الجمهورية العربية السورية ، وزارة الاعلام ، الوثيقة رقم ١٢٨ في ١٠ حزيران ١٩٧٥ ، ص ٢-٣.
- ٥١- المصدر نفسه .
- ٥٢- سجل العالم العربي لعام ١٩٧٥ ، ص ٤٥٥.
- ٥٣- وثائق الجمهورية العربية السورية ، وزارة الخارجية ، إدارة المياه الدولية ، وضع مياه نهر الفرات بين سورية والعراق ، الوثيقة رقم ١٥٥٥/ق ، في ٥ نيسان ١٩٩٧ ، ص ٢٦-٢٧.
- ٥٤- صحيفة الحياة، بيروت ، في ٦ أيار ٢٠٠٣.
- ٥٥- ولد عام ١٩٣٠ في مكة المكرمة ، تخرج من جامعة القاهرة - كلية الحقوق عام ١٩٥٢ ثم اكمل دراسته العليا في القانون العام من جامعة هارفرد ، في عام ١٩٥٧ عين بدرجة مستشار قانوني لمجلس الوزراء السعودي ، عين وزير دولة عام ١٩٦٠ ، من عام ١٩٦٢ - ١٩٨٦ وزير البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية ، اول امين عام لمنظمة اوبك (OPEK) ، ووضع العديد من القوانين الانظمة الحالية في السعودية ، مؤسس ورئيس مركز دراسات الطاقة العالمي ، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة .
- ٥٦- حول الوساطة السعودية ينظر: سجل العالم العربي لعام ١٩٧٥ ، ص ٤٤٣.
- ٥٧- الجمهورية العربية السورية ، وزارة الاعلام ، الوثيقة رقم ١٢٨ في ١٠ حزيران ١٩٧٥ ، ص ٢-٣.
- ٥٨- سجل العالم العربي لعام ١٩٧٥ ، ص ٤٤٥.
- ٥٩- ولد عام ١٩١٣ في مكة المكرمة ، حفظ القرآن وتلقى العلوم الدينية على ايدي العلماء ، عين نائباً لرئيس الوزراء عام ١٩٦٢ ، ملك المملكة العربية السعودية بعد اغتيال الملك فيصل من عام ١٩٧٥ حتى وفاته في عام ١٩٨٢ ، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة .
- ٦٠- سجل العالم العربي لعام ١٩٧٥ ، ص ٤٥٧-٤٥٨.
- ٦١- ولد عام ١٩١٨ ، تلقى دروسه الابتدائية والثانوية في القاهرة ، ثم التحق بالكلية الحربية عام ١٩٣٨ ، ابعد عن الجيش المصري عام ١٩٤٢ الذي كان يسيطر عليه الانكليز بسبب ميوله المعادية للحلفاء ، اتهم في عام ١٩٤٦ في قضية الاغتيالات السياسية فأوقف مدة ثمانية عشر شهراً إلى ان ثبت براءته واعيد الجيش عام ١٩٥٠ ، شارك في ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ وتقلد بعدها عدة مناصب رسمية تتراوح بين الوزارة ورئاسة مجلس الامة ونائب رئيس الجمهورية ، انتخب بعد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر رئيساً لجمهورية مصر العربية عام ١٩٧٠ واستمر في منصبه حتى اغتياله في عام ١٩٨١ ، عبدالوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .
- ٦٢- ولد في تكريت عام ١٩١٤ ، تخرج من دار المعلمين عام ١٩٣٢ وعين معلماً في احدى المدارس الابتدائية ، دخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٨ وتخرج منها برتبة ملازم ثان ، ثم تدرج في المناصب العسكرية حتى وصل إلى رتبة عقيد عام ١٩٥٨ ، وهو احد الضباط الاحرار شارك في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وتولى منصب رئيس الوزراء ، عين نائباً لرئيس الجمهورية بعد انقلاب الثامن عشر من تشرين الثاني عام ١٩٦٣ ، اعتقل في ايلول عام ١٩٦٤ بتهمة قلب نظام حكم الرئيس عبدالسلام عارف ، قاد مع مجموعة من الضباط وقيادة حزب البعث في السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ انقلاب عسكري ضد حكم الرئيس السابق عبدالرحمن عارف واصبح رئيساً للجمهورية ، استقال في يوم السادس عشر من تموز عام ١٩٧٩ من جميع مناصبه وسلم الحكم إلى نائبه صدام حسين ، وامضى بقية ايامه عزلة سياسية كاملة حتى وفاته عام ١٩٨٢ ، جواد هاشم ، المصدر السابق ، ص ٣٩ - ٤٠ .
- ٦٣- وثائق الجمهورية العربية السورية ، وزارة الاعلام ، الوثيقة رقم ١١٣ في ٢٢ حزيران ١٩٧٥ ، ص ٢.
- ٦٤- المصدر نفسه .

- ٦٥- سجل العالم العربي لعام ١٩٧٥ ، ص ٤٤٤.
- ٦٦- المصدر نفسه .
- ٦٧- صحيفة النهار ، بيروت ، في ٢٧ حزيران ١٩٧٥.
- ٦٨- صحيفة الثورة ، بغداد ، في ٢٨ حزيران ١٩٧٥.
- ٦٩- تم تأليف اللجنة الفنية المشتركة عام ١٩٨٠ بين العراق وسورية وتركيا من اجل مناقشة موضوع (المياه الجارية التي تجتاز الحدود) في المنطقة . وتم اعطاء هذه اللجنة مهمة تتعلق بتبادل المعلومات في مجال المياه الجارية التي تجتاز الحدود ومياه دجلة والفرات وذلك من خلال البروتوكول الذي تم التوقيع عليه بين العراق وتركيا عام ١٩٨٠ اثناء اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين وفضلاً عن ذلك تم اعطاء اللجنة مهمة القيام بتحديد الطرق التي ستبين مقادير المياه التي تحتاج اليها الدول الثلاث . عقدت اللجنة سبعة عشر اجتماعاً حتى عام ١٩٩٢ دون ان تتوصل إلى أي اتفاق يضمن حصص عادلة ، برقية صادرة من سفارة الجمهورية العربية السورية في انقرة إلى وزارة الخارجية السورية ، الادارة القانونية ، حول اجتماع اللجنة الفنية الثلاثية في انقرة للمدة من ٧ - ١٢ آذار/ ١٩٩٠ .
- ٧٠- الجمهورية العربية السورية ، وزارة الخارجية ، ادارة المياه الدولية ، الوثيقة رقم ١٥٤٤/ق ، في ٥ نيسان ١٩٩٧ ، ص ١٣ .
- ٧١- الجمهورية العربية السورية ، وزارة الخارجية ، الادارة القانونية ، الاجتماع الوزاري العراقي السوري التركي بشأن حوض دجلة والفرات ، الوثيقة رقم ع/١٣٨/٨٠/١٠٨ ، في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٨ ، ص ٢ .
- ٧٢- المصدر نفسه ، ص ٢-٣ .
- ٧٣- المصدر نفسه .
- ٧٤- عارض العراق الموقف التركي الذي دعى إلى توحيد نهري دجلة والفرات في مجرى واحد ؛ لأن كلا النهرين يعدان من الانهار الدولية ويجب ان تطبق حيالهما النظريات السائدة في القانون الدولي لتوزيعها واقتسام مياهها كما ان هنالك سبباً فنياً آخر قضى باستقلال احدهما عن الآخر ، وهذا السبب ناتج عن ملوحة منخفض الثرثار وعدم امكانية نقل مياه دجلة إلى مياه الفرات . صاحب الربيعي ، الاتفاقيات المائية بين العراق ودول حوض الفرات ، المنشور على الانترنت وعلى موقع الحوار المتمدن .
- ٧٥- كتاب سفارة الجمهورية العربية السورية في بون إلى وزارة الخارجية السورية ، ادارة الوطن العربي ، حول تصرفات تركيا بمياه الفرات ، الوثيقة رقم ٧٣ (١٥/-) في ٢٤ كانون الثاني ١٩٩٠ ، ص ١ .
- ٧٦- المصدر نفسه .
- ٧٧- برقية صادرة من سفارة الجمهورية العربية السورية في انقرة إلى وزارة الخارجية ، الادارة القانونية ، حول اجتماع اللجنة الفنية الثلاثية لمياه الفرات ، الوثيقة رقم ٤٤ (٢٠٣/٨٠) في ١٦ آذار ١٩٩٠ ، ص ١ .
- ٧٨- كتاب سفارة الجمهورية العربية السورية في تونس إلى وزارة الخارجية السورية ، ادارة الوطن العربي ، حول مياه نهر الفرات بين القطرين الشقيقتين ، الوثيقة رقم ٣٥١ (١٠٢/٨٠) في ٢١ نيسان ١٩٩٠ ، ص ٣ .
- ٧٩- مواليد ١٩٢٦ ، سياسي تونسي ، حصل على اجازة في اللغة والآداب العربية ، شغل منصب امين عام الجامعة العربية من ١٩٧٩- ١٩٩٠ ، استقال من منصبه اثناء الحشد الامريكي على العراق ١٩٩٠ - ١٩٩١ قبل حرب الخليج الثانية لاعتراضه على الحرب العدوانية على العراق ، وتفرغ للتدريس في الجامعة التونسية ، من مؤلفاته (العرب امام قضية فلسطين) و (قضايا الدين والعصر) ، كان عضواً بمجمع اللغة العربية في القاهرة شباط ١٩٧٠ ، ويكيبيديا - الموسوعة الحرة .
- ٨٠- سجل العالم العربي لعام ١٩٧٥ ، ص ٤٤٥.